مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٢٧

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ٠٩/٥٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد ميراندا ريبيرو
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فافريكا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٩٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس المنتهية ولاياتهم، وفقا للعام الذي اتخذت فيه قرارات المجلس ذات الصلة: السفير فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام؛ والسفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا، الممثل الدائم لمصر ورئيس اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥١٨ (٢٠٠٣) و ١٥٣٣ (٢٠٠٤)؛ والسفير فولوديمير يلتشينكو، الممثل الدائم لأوكرانيا ورئيس اللجنتين المنشأتين عملا بالقرارين ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ٢١٢٧ (٢٠١٣)؛ والسفير سيباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)؛ والسفير إلبيو روسيللي، الممثل الدائم لأوروغواي ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين؛ وأنا، بصفتي الممثل الدائم لليابان ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

أعطي الكلمة الآن للسفير سيك.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتفكير في جهودنا الجماعية فيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، التي تشرفت السنغال برئاستها خلال العامين الماضيين. وأود أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وشعبة شؤون مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تقديم الدعم السخي والفعال للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وأتوجه بالشكر أيضا إلى فريق الخبراء المعني بجنوب السودان وإلى موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأمانة الجزاءات على جهودهم الجديرة بالثناء لكفالة فعالية نظام جزاءات مجلس الأمن في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، أود أن أتشاطر مع المجلس بعض الدروس التي تعلمناها خلال رئاسة السنغال التي استمرت عامين. وتتمثل النقطة الهامة في تجدد الاهتمام بالحوار مع مجلس الأمن والأمانة العامة، ولا سيما من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وهو ما تجلى من المشاركة الرئيسية النشطة في أعمال الفريق العامل. واتفق الفريق العامل في وقت مبكر على برنامج عمله لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لأنه رأى أنه من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدراج مختلف المسائل، ومعظمها معقد، في جدول أعماله. وشملت القضايا الرئيسية دور التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام؛ والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكيفية تعزيز دور الأطراف الفاعلة الإقليمية خلال عمليات حفظ السلام؛ وإمكانية تحقيق تكامل بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وبعثاتها لحفظ السلام؛ والأطر السياسية للاستخبارات في عمليات حفظ السلام ومسألة تعزيز الروابط مع الاستراتيجيات السياسية المتعلقة بحماية المدنيين. وكان ذلك هو برنامج عام ٢٠١٦.

وفي عام ٢٠١٧، نظر الفريق العامل في موضوع تطوير أوجه التآزر في توطيد السلام والحفاظ عليه في أفريقيا ومعالجة

السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية مواصلة الاستفادة من الشراكة الاستراتيجية. وكانت المسألة الرئيسية الثانية لعام ٢٠١٧ هي جمع وتحليل المعلومات المتعلقة باستكمال والحصول على التعليقات من الأمانة العامة عن التطورات المتعلقة بالسياسات بشأن الاستخبارات في عمليات حفظ السلام. وكانت المسألة الرئيسية الثالثة هي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتحديات والآفاق التي ينطوي عليها ذلك. وكانت المسألة الرابعة هي الاجتماع الاستثنائي مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وسيكون من الأهمية بمكان الاستفادة من هذه الدينامية الإيجابية بهدف مواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، ولا سيما في سياق الشعور بانعدام الثقة والإحباط التي تتشاطره الأطراف كافة. وغني عن القول إننا بحاجة إلى مزيد من الحوار المكثف فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة، إن أردنا تحسين التأثير في الميدان. تلك هي النقطة التي تتعلق بالتفكير مليا في السبل والوسائل الكفيلة بتحسين هذا الحوار الثلاثي، بالتآزر مع المبادرات الجارية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤)، بهدف مضافرة توحيد جهودنا وومراعاة آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على نحو أفضل.

واجتماع الفريق العامل في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر – بشأن مسألة تحسين الحوار الثلاثي الذي عقد بالشراكة مع المملكة المتحدة وباكستان، الميسرين المشاركين للعملية التشاورية للجنة الـ ٣٤ – واجتماع الفريق في ٣ تشرين الأول/أكتوبر مع الولايات المتحدة بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ساعدا على بدء الضغط من أجل زيادة التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ونرى أنه يجب علينا أن نحافظ على تلك الدينامية إذا ما كان لنا أن نرسي الأسس للثقة المتجددة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان حوار مثمر يلبي مختلف توقعات الأطراف الفاعلة. ويجب على مجلس الأمن ولجنة الـ ٣٤ والأمانة العامة العمل على تعزيز ذلك التعاون الثلاثي من أجل ضمان إقامة حوار دائم وصريح بين مختلف الجهات الفاعلة ولتعزيز المناقشة المثمرة التي تقوم على تحليل متعمق وموضوعي للأوضاع في الميدان والقدرات اللازمة للتصدي لها.

وكما أوضحت استنتاجات الاجتماع الأخير للفريق العامل، فإن التحديات التي تواجه تحقيق حوار ثلاثي أكثر شمولا وأهمية تشمل عدم توافر المعلومات الحسنة التوقيت وعدم كفاية الوقت المتاح للأطراف الفاعلة للتحضير للاجتماعات والطابع الروتيني في كثير من الأحيان للاجتماعات غير الرسمية. ولذلك نرى أنه سيكون من الأهمية بمكان كفالة مراعاة الإجراءات التالية لمناقشات الحوار الثلاثي. ويجب توجيه إشعار في وقت كاف قبل المشاورات بحيث يكون هناك وقت للتشاور مع الأطراف الفاعلة المعنية وجمع المعلومات منها قبل انعقاد الاجتماع. ويجب الاتفاق على الغرض من الاجتماع والوثائق التي ستناقش وإيضاحها لجميع الأطراف قبل الاجتماع. وسواء كانت الاجتماعات رسمية أو غير رسمية، يجب عقدها بأنجع شكل ممكن. وأخيرا، ينبغي أن يعلن عن الاجتماعات في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتمكين جميع الأطراف المعنية من التحضير للمشاركة فيها بنشاط. وفيما يتعلق بشكل الاجتماعات، اقترح أن تنعقد المشاورات الثلاثية في شكل جلسات منتظمة غير رسمية وجلسات سرية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات.

تلك هي التوصيات والمقترحات التي ركزنا عليها فيما يتعلق بتحسين الحوار الثلاثي بالإضافة إلى تلك الواردة في المذكرة المنقحة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن (S/2017/507) التي وضعت تحت رئاسة اليابان الكفؤة.

ولكن أكثر ما يهم، في رأيي المتواضع، هو أن تكون البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة قادرة على التعبير عن شواغلها، وأن تحظى بما يلزم من ترحيب واهتمام.

وأخيرا، ينبغي الاستفادة بشكل أفضل من عمل الفريق العامل وذلك بالتأكد من إدراج توصياته واستنتاجاته بشكل أفضل في قرارات المجلس. وكما تعلمون، فإن كوت ديفوار سترأس هذا الفريق العامل في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير، ولذلك فإنني أتمنى كل النجاح في قيادة الوفد الإيفواري لهذه اللجنة.

وبالنسبة إلى لجنة الجزاءات بشأن جنوب السودان، أود أن أشير أولا وقبل كل شيء إلى أن السنغال تولت رئاسة لجنة الجزاءات بعد ستة أشهر من أول تحديد وحيد للجزاءات من قبل لجنة الستة أشخاص، وبعد عدة أشهر من توصية الفريق أولا لمجلس الأمن بأن يفرض حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان.

ولقد شهدنا جميعا أنه فيما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تدهور النزاع في جنوب السودان تدهورا شديدا. ولا حاجة للعودة إلى هذا نظرا لأن الإحاطات الإعلامية والمشاورات – مؤشر على مدى خطورة الحالة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، زرت جوبا وملكال وبلدان المنطقة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للحالة على أرض الواقع والحصول على معلومات استخباراتية أفضل بشأن التطورات على أرض الواقع.

وفي هذا العام ٢٠١٧، شهدنا تجدد القتال في أجزاء كثيرة من جنوب السودان. وفي عدة مناسبات، عاد مجلس الأمن إلى المنطقة للحصول على المشورة بشأن الأثر المحتمل للحظر على توريد الأسلحة والجزاءات الجديدة على جنوب السودان.

وينبغي النظر في ما إذا كان ينبغي للمجلس أن يجمع آراء المنطقة ويأخذها في الحسبان قبل النظر في اتخاذ مزيد من التدابير. وهذا الاستفسار أدى إلى إعداد مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي اقترح إقامة حظر على توريد الأسلحة مع مرفق يتضمن قائمة بأربعة أسماء إضافية تحدد لتطبيق جزاءات فورية عليها. وبما أن هذا النص لم ينل التسعة أصوات اللازمة، فإنه لم يعتمد.

وخلال عام ٢٠١٧، قدمت إحاطة إلى اللجنة، بما في ذلك في ١٨ كانون الثاني/يناير، عن الزيارة التي قمت بها إلى جنوب السودان والمنطقة. وفي ٢١ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعا مشتركا مع اللجنتين المعنيتين بليبيا والسودان بشأن أنشطة الجماعات المسلحة في دارفور في المنطقة.

وأود الإشارة إلى أن اللجنة نظرت مؤخرا في تقريرها المؤقت لعام ٢٠١٧ في توصية فريق الخبراء الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٥، والتي أكدها مجددا، بفرض حظر عام على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان، وتكليف بعثة الأمم المتحدة برصد تنفيذ هذا الحظر، في حال اعتماده، والوسائل اللازمة للقيام بذلك على نحو فعال. وفي تلك الوثيقة، أوصى الفريق أيضا بأن على اللجنة أن تحدد المسؤولين عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان. وإلى جانب المرفق السري الذي قدمه الفريق، إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أشار الخبراء في تقريرهم المؤقت والتقارير السابقة إلى أنهم قدموا أدلةً بشأن العديد من الأفراد المسؤولين عن الإجراءات والسياسات المبينة في الفقرة ٩ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، أو الضالعين فيها.

وكما تعلمون، سوف ترأس بولندا لجنة الجزاءات ٢٢٠٦ (٢٠١٨) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويعرب وفد السنغال للوفد البولندي عن تمنياته بكل النجاح.

وتساعد الإرشادات التقنية المقدمة من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأشجع الدول الأعضاء على الاستفادة على أفضل وجه ممكن من ذلك التوجيه كأداة مرجعية هامة. ويشمل ذلك المتابعة في ما يتصل بالمساعدة التقنية في العراق، وتحديد المساعدة التقنية في أفغانستان، والتحديات التي تواجه مكافحة الإرهاب في ليبيا وغرب أفريقيا، فضلا عن إدماج حقوق الإنسان وسيادة القانون والمسائل الجنسانية باعتبارها مسائل شاملة. كما يشمل ذلك الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي والاجتماع مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفِكر.

ومن أجل ضمان الشفافية والمشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة، حرصت مصر على أن تكون معظم اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب مفتوحة بمشاركة عموم الأعضاء والمنظمات ذات الصلة والشركاء الآخرين. ونحث الرئيس القادم للجنة وأعضاء مجلس الأمن على مواصلة اتباع ذلك النهج. ونعتقد أن الاجتماعات والمناسبات المفتوحة توفر إطاراً ممتازاً للتفاعل بين أعضاء اللجنة وعموم الأعضاء، وتساعد على تعزيز الحوار بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن الشركاء الخارجيين، من خلال تحليل ومناقشة القضايا والاتجاهات الناشئة والتطورات المستجدة فيما يتعلق بالقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وكذلك القرارات اللاحقة.

وعلى ذكر قرارات المجلس، فقد اتخذ المجلس خلال العامين الماضيين تسعة قرارات بشأن مكافحة الإرهاب. وتغطي تلك القرارات عدة مجالات مواضيعية، بما في ذلك تحسين التعاون الدولي في المجال القضائي ومجال إنفاذ القانون فيما يتصل بمسائل مكافحة الإرهاب، واستخدام القياسات البيومترية، وخفض مستوى المعلومات الاستخبارية، والاتجار بالأشخاص لأغراض إرهابية، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، ومكافحة الخطاب الإرهابي والترحيب بالإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، واستخدام البيانات والأدلة من ميدان المعركة، والتدابير الجديدة لمراقبة الحدود، بما في ذلك الوصلات البينية الخاصة بالبرامج التطبيقية والقياسات الحيوية، واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، ومنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة، والصلات بين الاتجار بالبشر وتمويل الإرهاب. وتعكس تلك القرارات بوضوح التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب. وقد جرى تكليف لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية بعدة مهام، عملا بتلك القرارات. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى ضرورة تزويد المديرية التنفيذية بالموارد المالية والبشرية اللازمة بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها الأساسية والوفاء بها، فضلا عن المهام الجديدة والمتطورة الموكلة إليها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما يعلم المجلس، فقد مثل إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب تطورا هاما في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وينبغي للجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مواصلة اتخاذ خطوات لزيادة التنسيق فيما بينها بغية تعزيز أثر برامجنا وأنشطتنا للمساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب. ولا تزال هناك أهداف مشتركة بين الهيئات الفرعية الثلاث التابعة لمجلس الأمن – لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك في إطار ولايات كل منها. وأوصي بأن تواصل اللجان الثلاث استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون فيما بينها. وقد ترأست اجتماعا مع زملائي لمناقشة مجالات التعاون بين هذه الهيئات الثلاث وخبرائها.

وأود أن أدلي بأربع ملاحظات عامة.

أولا، تؤدي لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، دوراً فريداً وتملك صلاحية الدعوة إلى اجتماعات في سياق رصد وتيسير وتعزيز الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنفيذ. وفي هذا الصدد، أود أن أتوجه بالشكر للمديرية التنفيذية، فضلا عن جميع أعضاء مجلس الأمن لفترة العضوية ٢٠١٦-٢٠١٧، على دعمهم الكامل للرئاسة المصرية للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نقدّر هذا الدعم أيّما تقدير.

ثانيا، في أعقاب الإصلاح الأخير لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أُتيحت لكيانات الأمم المتحدة فرصة جديدة للعمل بطريقة منسقة ومتسقة وفعالة ولتجنب ازدواجية الجهود والمنافسة.

ثالثا، يجب على الدول الأعضاء أن تواصل اتخاذ الخطوات الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب. والأمم المتحدة ملزمة بمساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد اللازمة.

رابعا، إن التهديدات الإرهابية المعاصرة هائلة وغير عادية. وينبغي أن ترقى إجراءاتنا إلى نفس المستوى على الأقل.

أود أن أنتقل الآن إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تعقد أي اجتماعات على مدى العامين الماضيين، فقد كانت هناك فورة في رفع الأسماء من القوائم خلال تلك الفترة. ولم يتم رفع أسماء أي أفراد أو كيانات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ولكن منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، رفعت اللجنة أسماء ما مجموعه ٣٩ كيانا، عملا بطلبات رفع الأسماء من القائمة التي قدمتها حكومة العراق.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد بدأت عملي في رئاسة اللجنة بدوافع واضحة. وعلى غرار العديد من زملائي هنا اليوم، أردت المضي قدما بهذا الملف لإثبات أنه سيكون من الممكن إحراز تقدم خلال عامين. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، مصر، التي تبدي، بوصفها دولة أفريقية، اهتماما كبيرا بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وكنا على اقتناع، خلال جميع مراحل عملنا، بأن نجاح نظام الجزاءات في بلوغ هدفه النهائي سيتوقف على تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الإقليمية. ولذلك، فإن مشاركتهم المستمرة في عمل اللجنة وتفهمهم لدور اللجنة وأهدافها كانا في مقدمة أولوياتنا. وتحقيقا لهذه الغاية، وُجهت الدعوة بانتظام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الإقليمية لحضور اجتماعات اللجنة. وقد تم إدماج آرائهم في مداولات اللجنة بشأن عدة مواضيع، تراوحت بين الدعم الإقليمي وتحييد الجماعات المسلحة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والمناقشات بشأن تقارير فريق الخبراء. وساعدت تلك الاجتماعات، بالإضافة إلى الزيارتين اللتين قمت بهما إلى المنطقة في عام ٢٠١٦ وفي وقت سابق من هذا العام، على مواصلة الحوار البناء الذي عزز فهما أفضل لتنفيذ الجزاءات.

وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن العديد من التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا من خلال اتباع نهج كلي، يضم طائفة واسعة من الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي ضوء ذلك، كنا حريصين على توسيع نطاق مشاركة اللجنة مع جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم الشركاء في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، تلقت اللجنة بانتظام إحاطات إعلامية وأجرت مناقشات مواضيعية مُركزة مع كبار المسؤولين وجميع مكاتب الأمم المتحدة المختصة.

وبالإضافة إلى ذلك، وسعت اللجنة نطاق عملها مع المنطقة ليشمل المنظمات والأطر دون الإقليمية الهامة، وكذلك

التفاعل المنتظم مع الدول الإقليمية. وتوفرت لأعضاء اللجنة فرصتان للتفاعل مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة الاتجار غير المشروع والموارد الطبيعية. وخلال زيارتي الأخيرة إلى المنطقة، أتيحت لي فرصة حضور الاجتماع الوزاري للدول الموقعة والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي عُقد في برازافيل في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

كما أن اللجنة حريصة على تعزيز التآزر بين عملها وعمل الجهات المعنية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، في مجال الموارد الطبيعية، عقدت اللجنة أول جلسة إحاطة مفتوحة لها والتي كانت المشاركة فيها متاحة لجميع الدول الأعضاء. وانتهت الجلسة بتيسير التوصل إلى فهم أفضل للتحديات المتعلقة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما عززت التعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية واللجنة في الحد من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال الزيارتين اللتين قمت بهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، تمكنت من إجراء مناقشات مركزة مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الأمم المتحدة في عواصم البلدان التي زرتها. واستنادا إلى تلك المناقشات، أعتقد أنني قد كوّنت رؤية واضحة عن الطريقة التي يمكن أن يساعد بها التنفيذ الفعال للجزاءات على تيسير بناء حيز السلام.

وأنا متأكد، أكثر من أي وقت مضى، من أن العمل الذي نقوم به هنا في نيويورك يحدث تأثيرا على أرض الواقع. فنظام الجزاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤثر على الجماعات المسلحة بعدد من الطرق. إذ يحد الحظر المفروض على الأسلحة من إمكانية حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة والذخائر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال الإدراج على قائمة جزاءات اللجنة هو بمثابة رادع عن الانخراط في الأنشطة المزعزعة للاستقرار. ويمكن أن يؤدي الإدراج إلى أن يصبح الكيان أو الشخص المدرج في القائمة موضع تحقيقات وملاحقة قضائية من جانب الحكومات في المنطقة. ولذلك، فإن الجزاءات يمكن ألا تكون مجرد أداة وقائية، ولكن أيضا أداة لمكافحة تفشي ظاهرة إفلات الجماعات المسلحة من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أهمية دعم عمل فريق الخبراء الذي يدعم لجنة القرار ١٥٣٣. وخلال فترة ولايتي بصفتي رئيس اللجنة، وفرّ فريق الخبراء للجنة قدرا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبذل الخبراء جهودا كبيرة من أجل الحصول على معلومات موثوقة بغية تحسين الحالة وإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك السياق، لا يزال أعضاء اللجنة يشعرون بالأسى على فقدان مايكل شارب وزايدة كاتالان، ولا نزال نتوقع تقديم قتلتهما إلى العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، العمل من أجل تقديم الدعم الكامل والتعاون مع فريق الخبراء فضلا عن كبير الموظفين وفريقه للخبراء التقنيين الأربعة الذي عينه الأمين العام لمساعدة السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أغتنم الفرصة اليوم لكي أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع من عملوا بصورة جيدة وقدموا لنا الدعم أثناء تنفيذ ولايتنا، لا سيما زملاؤنا أعضاء اللجنة التي أتولى رئاستها وزملاؤنا في الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أبو العطا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير يلتشينكو.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية لتبادل خبراتنا بوصفنا الرؤساء المنتهية ولايتهم لأجهزة مجلس الأمن الفرعية.

وبعد الانضمام إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تولت أوكرانيا رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) التي مددت ولايتها مؤخرا عملا بالقرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن في أيار/مايو ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، الذي أنهى حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبريا وحل لجنة ١٥٢١. وخلال فترة ولايتي القصيرة بصفتي رئيس تلك اللجنة، ركزت على الحفاظ على الزخم الإيجابي في أعمال اللجنة، الذي أنشأه أسلافي، وبخاصة الممثلة الدائمة السابقة للأردن دينا قعوار.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شرعت أوكرانيا في تولي رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

وحسب تقييمي الشخصي، فإن إحدى المهام الرئيسية لرئيس اللجنة هي تعميق الحوار بين اللجنة وسلطات الحكومة المعنية. وهذا لا يعني المساعدة على تعزيز تنفيذ نظم الجزاءات فحسب، بل يعني أيضا الدفع قدما بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة أو النزاع المعني، والإسهام في إعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

ومراعاة لذلك، فإنني خلال الأشهر الـ ٢٤ الماضية كرست نفسي، ضمن أمور أخرى، لتعزيز التفاعل بين اللجنتين اللتين أتولى رئاستهما، من ناحية، والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، من الناحية الأخرى. وفضلا عن ذلك، عملت أيضا على تعزيز اتصالات اللجنتين مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن، والبلدان المجاورة ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، باعتبار الأخيرة عوامل رئيسية في كفالة التنفيذ السليم لنظم الجزاءات. واتسمت الزيارات التي قمت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٦ وإلى السودان في عام ٢٠١٧ بأهمية كبيرة لبناء الثقة بين الأطراف المعنية واللجنتين. وأثناء تلك الزيارات، حاولت أيضا تعزيز التعاون بين اللجنتين وكيانات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

وبالتالي، كان أهم الدروس التي تعلمتها هو قيمة الحوار. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا أراد المرء أن يكون رئيسا فعالا لإحدى لجان الجزاءات، لا بد له من الانخراط في حوار وبناء جسور الثقة والتفاهم المتبادل والكلام مرارا وتكرارا مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين والاستعداد للإصغاء. إن الوقت والجهد المستثمرين في تلك المساعي سيحددان في نهاية المطاف نجاح المرء في تحقيق أهدافه كرئيس للجنة. ثانيا، حاولت أن أُبقي اللجنتين بقدر الإمكان على اطلاع بآخر المستجدات بشأن ديناميكيات تسوية النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. ومكن ذلك أعضاء اللجنتين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل بشأن كيفية ضمان التنفيذ الكامل لنظم الجزاءات الخاصة بكل بلد.

ولهذا الغرض، وبدعم قيم من الأمانة العامة، في كلتا اللجنتين عقدت اجتماعات مع الممثلين الخاصين للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح، وللعنف الجنسي في حالات النزاع، وأيضا اجتماعات غير رسمية مع ممثلي المجتمع المدني، الذين قدموا لأعضاء اللجنتين إحاطات إعلامية بشأن مجالات خبراتهم. ويجدر بالذكر أيضا إحاطتين إعلاميتين قدمتهما دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح للجنة ٢١٢٧ بشأن إدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى

ولا تقل عن ذلك أهمية التفاعلات مع الممثل الخاص، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص المشترك ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهما، بدورهما، وبقدر الإمكان، أبقيا اللجنتين على اطلاع فيما يتعلق بتطور الحالة الأمنية والعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور .

ومن الصعوبة بمكان أن نبالغ في تقدير الدور الذي تضطلع به أفرقة الخبراء المعنية في إبقاء اللجنتين على اطلاع على المعلومات المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلدين المعنيين، وأيضا، وهو الأهم، الحالة الراهنة لتنفيذ تدابير الجزاءات. وكانت تلك المعلومات المستكملة من الميدان قيمة بشكل خاص لأعضاء مجلس الأمن الذين ليس لديهم بعثاتهم الدبلوماسية الخاصة في هذين البلدين. إنني أناشد رؤساء اللجان الجدد إقامة تعاون وثيق مع أفرقة الخبراء ودعم أعمالهم الصعبة في جمع تلك المعلومات.

وفي أيلول/سبتمبر، بدأت جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة للجنة أفريقيا الوسطى ليس بمشاركة وفود الدول الإقليمية فحسب، بل أيضا بمشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة لمناقشة التحديات التي يواجهها البلد والمنطقة، ولا سيما في مجال تنفيذ نظام الجزاءات. وأكد هذا الحدث، ضمن أمور أخرى، الدور البالغ الأهمية للتعاون الإقليمي في كفالة التنفيذ السليم لحظر السفر، وفي مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتهريب عبر الحدود للموارد الطبيعية في المنطقة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة المعنية بالسودان المشاورات غير الرسمية المشتركة الأولى من نوعها مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان لمناقشة انتشار الجماعات المسلحة الدارفورية إلى ليبيا وجنوب السودان ولاتخاذ نهج مشترك نحو معالجة المسألة. إنني على اقتناع بأنه ينبغي أن ينظر إلى عقد تلك المشاورات غير الرسمية المشتركة باعتباره بداية اتخاذ نهج كلي نحو التصدي للتهديدات التي تمثلها تلك الجماعات المسلحة. والأمر الرئيسي هنا هو تنوع مصادر الخبرة والانفتاح على عموم أعضاء الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة المختلفة.

وأشير على رؤساء اللجان الجدد بألا يفترضوا أن تولي رئاسة لجنة للجزاءات مهمة سهلة. فهناك العديد من التحديات الماثلة أمامنا.

وبالرغم من كل التطورات الإيجابية التي ذكرتها أعلاه، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به للنهوض بدور رئيس اللجنة. وفي كثير من الحالات، يمكن أن تصاب اللجنة باللشل بسبب التسييس الذي لا يمكن تجنبه كليا لأعمالها وإساءة استخدام قاعدة توافق الآراء. فعلى سبيل المثال، بسبب إساءة الاستخدام تلك، في السنوات الأخيرة لم تتمكن لجنة السودان من تقديم تقريرها لفترة الـ ٩٠ يوما في صيغة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولم نتمكن سوى بالأمس من كسر هذا الاتجاه السلبي وتمكنت من تقديم إحاطة إلى المجلس في هذه القاعة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا. وآمل أن تستمر بصورة تلقائية هذه الممارسة المتعلقة بتقديم إحاطات إعلامية مفتوحة.

ويتعلق الأمر نفسه بصنع القرار. ونظرا لأن اللجنة تتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء، فإن رئيس اللجنة يجد نفسه في بعض الأحيان يفتقر إلى مستوى معين من الاستقلال. فجميع أعمال رئيس اللجنة لا بد أن تخضع لإجراء عدم اعتراض. ويبدأ الأمر بمضمون اتصالات رئيس اللجنة وينتهي بصيغة الاجتماعات التي يقترح رئيس اللجنة عقدها. ومع ذلك، ووفقا للمبادئ التوجيهية القائمة، فإن اتخاذ القرارات بشأن عقد جلسات ”غير رسمية جانبية“ ودعوة المشاركين متروك لتقدير الرئيس، وحاولت بذل قصارى جهدي لاستخدام هذا المدخل الإجرائي القيم لزيادة الشفافية.

وأعتقد أنه ينبغي ألا يعتبر أي رئيس للجنة جزاءات متخصصا في حل المشاكل على سبيل الحصر. ويمكنه أن يضطلع بدور أكثر أهمية بكثير، ولا سيما بالنظر إلى الطابع المتغير للنزاعات في البلدان المكلف بها، والحاجة إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعال لنظم الجزاءات.

إن أوكرانيا من بين البلدان التي تعترف اعترافا كاملا بأهمية الاضطلاع بجهود متواصلة، بما في ذلك إجراء عمليات الاستعراض الدورية، لمواصلة تحسين التصميم السليم لنظم الجزاءات وتنفيذها وتقييمها ومتابعتها ولزيادة فعالية الجزاءات المحددة الأهداف. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد بذل المزيد من المساعي التي تهدف إلى الاستعراض المستقل للمسائل الشاملة والاتجاهات في تطبيق الجزاءات، وأفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بتنفيذها، فضلا عن إعداد التوصيات، بما في ذلك فيما يتعلق بالخيارات العملية لتحسين دعم قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال. وأود أن أشدد على أن العمل كرئيس لإحدى اللجان امتياز ومسؤولية. فهو، ضمن أمور أخرى، يمكن كل ممثل دائم من الإسهام في تحقيق السلام للبلدان والشعوب المتضررة.

وأخيرا، أود أن أشكر أمانتي اللجنتين اللتين كان لي شرف تولي رئاستهما على تفانيهما وكفاءتهما المهنية في دعم أعمال رئيس اللجنتين. كما أعرب عن تقديري الخاص للمترجمين الشفويين: الذين لولا مساعدتهم، لما أنجزت أعمالنا.

أتمنى كل التوفيق لبولندا وكوت ديفوار بوصفهما الرئيسين الجديدين للجنتي جزاءات السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير يلتشينكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير كاردي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة بصفتي عضوا توشك عضويته في مجلس الأمن على الانتهاء لتقديم إحاطة إعلامية بشأن ما اضطلعتُ به من عمل في قيادة هيئة من الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، وبشأن الدروس المستفادة. وسأحاول استخلاص بعض الاستنتاجات من نشاطي بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لتنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أيضا أن أشير بإيجاز إلى تجربتي بصفتي ميسّر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يؤيد الاتفاق النووي الإيراني.

وأود أن أتطرق إلى المفاهيم الرئيسية الثلاثة التي ألهمت استجابة المجلس هذا العام، وهي الفعالية، والوحدة والشفافية. وبصفتي رئيساً وميسّراً، شعرت أن مسؤوليتنا الرئيسية كانت هي قيادة عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفق إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١، عن طريق بذل جهد مستمر للتوصل إلى توافق في الآراء. ولا يُعزى ذلك لقواعد صنع القرار التي تطبق على جميع الهيئات الفرعية فحسب، بل أيضا للأهمية التي لطالما أولياها لمبدأ وحدة المجلس عند اتخاذ أي إجراء.

فالمجلس الذي بوسعه أن يتّحد عند اعتماد قراراته وطوال عملية تنفيذها سيكون مجلساً أقوى. وبوصفنا رؤساء للهيئات الفرعية، فإننا مكلفون بتقديم إسهامات حاسمة للاضطلاع بالجزء الثاني من المعادلة، ألا وهو التنفيذ. وإن توسيع نطاق نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتتابع التدابير الجديدة بوتيرة سريعة في الأشهر الأخيرة اقتضى من اللجنة أن تبذل جهدا خاصا لمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وبالمثل، كانت مجموعة الأحكام المبتكرة التي أنشئت بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في حاجة إلى فهم واستيعاب أفضل بعد مرور سنتين على إنشائها. وكنت دائماً أعول على التعاون البناء من أعضاء المجلس الآخرين لبذل هذه الجهود، وأودّ اليوم أن أشكرهم جميعا على دعمهم المستمر.

وفي حين أن الوحدة ضرورية حتى يعمل المجلس على نحو فعال، فإن الشفافية أساسية لتعزيز فهم أفضل، وفي النهاية لتحسين تنفيذ قرارات المجلس. وهو الجانب الذي قررت أن أستثمر فيه المزيد من الوقت والموارد لصالح أعضاء الأمم المتحدة ككل. ومن خلال تنظيم جلستي إحاطتين إعلاميتن مفتوحتين وخمسة اجتماعات إقليمية في عام ٢٠١٧، حاولنا تسليط الضوء على تطور نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي الوقت نفسه توفير منبر للدول الأعضاء يتيح لها إثارة مسائل محددة وإقامة حوار لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنفيذ. وقد تلقيت كلمات تقدير تخصّ مبادرة التوعية هذه، ولذلك أود أن أشجع الرؤساء المقبلين على اتباع هذا المسار. ويمكن بذل مزيد من الجهود لتوثيق العلاقات وزيادة مشاركة الدول الأعضاء مشاركةً استباقية مع المجلس للعمل معا بشأن التنفيذ.

واسمحوا لي أيضا أن أذكر بجلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة لشهر تموز/يوليه بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/PV.7990)، مع التركيز بوجه خاص على قناة المشتريات، وهي آلية لا تزال غير مُستخدمة بالكامل وأعتقد أنه يجدر بنا أن نوليها مزيدا من الاهتمام. وخلال جلسة الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن (S/PV.7845) في العام الماضي، صرح الرئيس السابق للجنة القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أن أكبر فرحة إبان ولايته كانت هي نهاية تلك اللجنة. ولا يسعني إلا أن أؤيد تلك العبارة اليوم، مؤكدا مجددا دعم إيطاليا الراسخ لخطة العمل الشاملة المشتركة، والحاجة إلى تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذاً كاملاً.

وللأسف، لا يمكنني استعمال العبارات ذاتها بشأن لجنة القرار ١٧١٨. وفي حين نأمل حدوث طفرة دبلوماسية، يجب على الدول الأعضاء مضاعفة جهودها من أجل تنفيذ الجزاءات تنفيذاً كاملاً سعياً إلى دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وهذا هو الهدف الحاسم للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات، وفي الوقت نفسه العمل على عرقلة تطوير البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، ما من قرار كان هدف الجزاءات فيه هو إلحاق الضرر بشعب كوريا الشمالية أو التأثير في الحالة الإنسانية في البلد. وخلال اجتماعنا المقبل في ١١ كانون الأول/ديسمبر، سيستمع أعضاء اللجنة إلى عرض بشأن العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في الميدان وسيُجرون مناقشة بشأن هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، لا يزال في متناول بيونغ يانغ التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية لديها والعودة إلى الشرعية الدولية. كما أننا نوشك على نهاية الولاية؛ ولا يزال هناك ما ينبغي القيام به.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتمنى لزميلي الهولندي، السفير كاريل فان أوستيروم، كل التوفيق. وأنا على يقين من أنه سيؤدي عملاً رائعاً بصفته رئيساً جديداً لهيئة من الهيئات الفرعية. ووفاءً لروح فترة ولايتنا المجزأة، ما فتئنا نعمل مع فريق عملي جنبا إلى جنب مع زملائنا الهولنديين لضمان الانتقال السلس، وابتداء من ١ كانون الثاني/يناير سنكون في الصف الأول، لدعم عملهم من الجانب الآخر من المنصة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للمساعدة القيمة التي قدمها فرع خدمات أمانة الهيئات الفرعية وأن أشير بوجه خاص إلى العمل الدؤوب الذي يضطلع به فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد كان تعاونهم ومشورتهم أساسيين لأداء مهمتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر السفير كاردي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير روسيلي فريري.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): سأخاطب مجلس الأمن بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأود أن أتشاطر الأعضاء بعض الآراء الشخصية حصرا بشأن المسؤولية التي أضطلع بها داخل هذه الأجهزة.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، فإن غينيا – بيساو تعاني من أزمة سياسية وتظل الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد دون حل. ويبدو أن الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية ليس لها تأثير في الميدان، لأن أحكام اتفاق كوناكري لم ينفذ أيّ منها. وهذا يُعزى أساساً إلى الافتقار للإرادة السياسية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يشجع استخدام سبل شتى مثل الحوار والمساعي الحميدة، والحفاظ على البعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان، وفرض الجزاءات، وما إلى ذلك. غير أن الحل لإنهاء انعدام الاستقرار المؤسسي وتحقيق السلام في غينيا – بيساو إنما يقع، في نهاية المطاف، على عاتق قادتها.

وما زال البلد متضرراً من حالة عدم اليقين السياسي دون أي دلائل واضحة عن إحراز تقدم ملموس صوب التوصل إلى حل في المستقبل القريب. وستكون السنة المقبلة سنة انتخابية في غينيا – بيساو، وسيشكل استقرار مؤسساتها وشفافيتها وشرعيتها حجر الزاوية في العملية الديمقراطية وبُعداً بالغ الأهمية لتوطيد السلام في البلد.

وفي حزيران/يونيه، قمت بزيارة إلى البلد، حيث اجتمعت مع ممثلين من مختلف الجهات السياسية والعسكرية ومن المجتمع المدني في غينيا – بيساو. وينبغي التشديد على أن هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس اللجنة البلد منذ إقرار الجزاءات قبل خمس سنوات. وقد بينت لي الزيارة في عين المكان أن هناك حاجة إلى مزيد من الحوار بين اللجنة، وفي واقع الحال، بين المجلس نفسه، ومواطنيّ غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، أشجع رئيس اللجنة الجديد على القيام بزيارة واحدة على الأقل إلى البلد من أجل الاطلاع على الحالة في غينيا – بيساو بصورة مباشرة.

ولا أنوي التأكيد مجددا على ما سبق أن أبلغت به المجلس في ٢٤ آب/أغسطس (S/PV.8031)، ولكنني أود أن أسلط الضوء على بعض النتائج التي وردت في إحاطتي الإعلامية ولا تزال وجيهة. أولا، الافتقار إلى الإرادة السياسية للتوصل إلى حل إنما تُحركه المصالح والطموحات الشخصية، وليس الاختلافات الدينية والأيديولوجية والإثنية والفلسفية.

ثانيا، منذ عام ٢٠١٢، حافظ الضباط العسكريون الخاضعون للجزاءات على سلوك يحترم النظام الدستوري للبلد وقوانينه، وامتنعوا عن التدخل في الحياة السياسية في غينيا – بيساو. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأشخاص مستمرون في الارتقاء في صفوف الجيش، وبعضهم جرت ترقيته إلى رتب أعلى. وقد أسهم هذا الأمر في تهيئة بيئة من الإفلات من العقاب.

ثالثا، منذ العام الماضي، سافر اثنان من الأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمة نظام الجزاءات إلى خارج غينيا – بيساو. غير أنه قد أُلقي القبض عليهما في مطار بلد المقصد وأعيدا إلى غينيا – بيساو. ولم أتلق أي معلومات أخرى عن انتهاك أشخاص آخرين للحظر المفروض على السفر. وُ هذا مؤشر إيجابيعلى أن الدول الأعضاء تتبع السلوك المناسب وتتحلى بالمزيد من اليقظة في إنفاذ الجزاءات.

رابعا، اضطلعت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو بدور هام في الإسهام في حماية النظام الدستوري من التهديدات.

وحتى أكون منصفا، أود أن أقول أن الجزاءات أدت دورا هاما في الحفاظ على النظام الدستوري في غينيا – بيساو، ولكنها لا تدفع الحالة السياسية الراهنة قدما. وكما قلت في مناسبات أخرى، أعتقد أن من الضروري النظر في قائمة الجزاءات بحذر، مع مراعاة الحالة الراهنة والأحداث التي تقع في غينيا – بيساو. وفرض الجزاءات وسيلة أو أداة متاحة لمجلس الأمن لتحقيق هدف واضح. لذا فإن الإبقاء عليها أو تنقيحها لا بد وأن يعمل على تحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم غينيا – بيساو بسبل مختلفة،كما فعل حتى اليوم. بيد أنه من المهم أيضا أن يقترن هذا الدعم بإشارات إيجابية وإحراز تقدم ملموس من جانب القادة السياسيين في غينيا – بيساو.

وأنتقل الآن إلى دوري بصفتي رئيسالفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

خلال العامين الماضيين، اجتمع الفريق بشكل منتظم. وجريا على الممارسة المتعبة، اجتمع الفريق أيضا قبل عرض التقارير نصف السنوية للمحكمتين على مجلس الأمن، وعندما تقتضي الحاجة ذلك، لمناقشة قضايا مختلفة، وجّه انتباه المجلس إلى بعضها من جانب رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. كما أعد الفريق نص العديد من قرارات مجلس الأمن وتفاوض بشأنها، مثل النص المتعلق بتعيين المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، أو تعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أو تمديد ولاية رئيس المحكمة أو القضاة، من بين أمثلة أخرى.

ووفرت التقارير السنوية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين معلومات مفصلة عن أنشطته. وتمكن الفريق أيضا من رصد عمل هاتين المؤسستين وكيفية تشغيلهما من خلال تقاريره الشاملة والمفصلة. وعلى وجه التحديد، إذا نظرنا في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا شهدنا التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز لديها. وقد تمكنت المحكمة من التغلب بنجاح على الصعوبات التي نشأت والامتثال لتوقعاتها وجدولها الزمني للإغلاق. وأود أن أشير إلى أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستصل إلى نهاية ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ،ونحن نعمل حاليا على صياغة بيان صحفي توافقي للاحتفال بذلك الحدث التاريخي على نحو لائق.

وأود أن أقول بصفتي الشخصية إن المحكمة، وهي تخدم العدالة الدولية، قد مكنت الدول من مقاضاة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. كما أسهمت في تطوير القانون الدولي وكانت رائدة في بعض مجالات القانون الدولي الإنساني. وفضلا عن ذلك عرّفت مفهوم النزاع المسلح وأسهمت في وضع تعريف أكثر دقة لجريمة الإبادة الجماعية. هذا علاوة على أنها وضعت أحكاما قضائية هامة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي. وأسهمت أيضا في وضع مفهوم لمسؤولية القادة بالإشارة بوضوح إلى أن العدالة تنطبق على الجميع، سواء كانوا من رؤساء الدول أو الحكومات أو أحد المسؤولين الرفيعي المستوى. وهكذا، فقد أسهمت كذلك في إرساء حقيقة تاريخية.

وأدعو مجلس الأمن، وخاصة الدول، إلى مواصلة العمل مع آلية تصريف الأعمال المتبقية. فعلى النحو المبين في مناقشة مجلس الأمن التي جرت في ٦ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8120)، لم تنته بعد محاكمة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي أُرتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ولا يزال العديد من الضحايا في انتظار إقامة العدالة.

وأخيرا، أود أن أشكر مكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة على دعمهما القيم على مدى العامين الماضيين لرئاستنا للهيئتين الفرعيتين اللتين تحدثت عنهما. وأتمنى كل النجاح لمن سيخلفني في هذه المهمة: الممثل

الدائم لغينيا الاستوائية، السفير أناتوليو ندونغ ميبا، الذي سيتولى رئاسة لجنة غينيا – بيساو؛ والممثل الدائم لبيرو، السفير غوستابو ميثا – كوادرا، الذي سيرأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير روسيلي فريري على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وكذلك الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

أود أن أتشاطركم بعض أفكاري وملاحظاتي بشأن الأنشطة التي قمت بها في السنتين التي ترأست خلالهما هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن.

أولا، اجتمعت اللجنة ٢١٤٠ أربع مرات هذا العام لإجراء مشاورات غير رسمية. ولا شك أنه يمكن لنظام الجزاءات الخاص باليمن أن يساعد في التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وعلى الرغم من أن الحالة السياسية في اليمن هشة للغاية، أرى أنه من الأهمية بمكان أن يناقش أعضاء المجلس الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تسهم في العملية السياسية. وقد عمل فريق الخبراء بنشاط فائق وقام بعمل بنَّاء ومثمر. فعلى سبيل المثال، عرض دراسات حالات مفيدة، بالإضافة إلى التقارير المكلف بها. وقد بذل الرئيس جهودا لكفالة استقلال الفريق لدعم أنشطته. ولكن للأسف، لم أتمكن من السفر إلى اليمن خلال فترة ولايتي. وأعتقد أنه سيكون من المفيد للرئيس المقبل وأعضاء اللجنة القيام بزيارة إلى المنطقة بغية الحصول على معلومات مباشرة من الميدان.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات بصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. لقد تولت اليابان رئاسة الفريق العامل غير الرسمي للمرة الثالثة. وفي هذه المرة، قررنا تركيز الجهود على أمرين: أولا، تحسين الترتيبات الانتقالية لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا؛ وثانيا، تنقيح مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507. وقد أردنا بذلك إحداث أثر من خلال التدوين والممارسة الفعلية.

وتناولنا أولا مسألة تحسين الترتيبات الانتقالية للأعضاء المنتخبين حديثا. وعقب مناقشة مكثفة، أُقرت مذكرة الرئيس S/2016/619 في تموز/يوليه من العام الماضي. وتحدد المذكرة التدابير الرامية إلى تيسير تأهب الأعضاء المنتخبين حديثا عن طريق دعوتهم لمراقبة عمل المجلس لفترة تمتد لثلاثة أشهر. كما وضعت المذكرة جدولا زمنيا أكثر تحديدا وتقدما مع التشديد على الشمول في عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية استجابة للنداء القوي الموجه من العديد من رؤساء الهيئات الفرعية المنتهية ولايتهم.

وجرى تيسير الأمور للرؤساء الذين تم اختيارهم في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وفقا للمذكرة الجديدة، حيث عملت اليابان وأحد الأعضاء الدائمين كوسيطين خلالفترة العامين. ونحن الآن بصدد إجراء عملية التسليم إلى الرؤساء الجدد، وذلك وفقا للمذكرة أيضا.

وقد عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على استكشاف بعض الأفكار والمقترحات المفيدة التي أسفرت عنها المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7740)، التي أجريناها خلال فترة رئاستنا الأخيرة في تموز/يوليه ٢٠١٦ بغرض تنقيح المذكرة رقم ٥٠٧.

وقد جرت مناقشات ثرية بشأن الدروس المستفادة والتحديات المتعلقة بالممارسات السابقة. وخلال تلك العملية، قمت بإعلام أعضاء المجلس بمستجدات العمل، وتبادلت أيضا الآراء مع المهتمين من غير أعضاء المجلس. وبفضل إسهامات أعضاء المجلس، فضلا عن إسهامات أعضاء الأمم المتحدة

على نطاق أوسع، أعتقد أن الصيغة المنقحة للمذكرة الرئاسية (S/2017/507) تمثل نصا شاملا ومتوازنا. وهي تشكل حقا إنجازا جماعيا حقيقيا.

ويجب أن نؤكد أن تحسين أساليب عمل المجلس لا ينتهي باعتماد الصيغة المنقحة للمذكرة ٥٠٧. بل إنه عملية مفتوحة ومتواصلة من المساعي الجماعية، والأهم من ذلك هو التنفيذ والممارسة الفعلية لمجلس الأمن. وأثناء فترة رئاستي للمجلس خلال هذا الشهر، سأبذل قصارى جهدي لتنفيذ بعض التدابير المفيدة الواردة في المذكرة، مثل اقتراح بعض المجالات التي ينبغي أن يركز عليها أعضاء المجلس، قبل يوم واحد على الأقل من المشاورات غير الرسمية، وحضور المؤتمرات الصحفية عقب كل جولة من جولات المشاورات غير الرسمية. وقد أصدرنا مؤخرا طبعة عام ٢٠١٧ مما يُعرف باسم ”الكتاب الأخضر“ المتعلق بأساليب عمل المجلس. وأحضرت ١٠٠ نسخة معي هنا اليوم، حيث وُضعت في غرفة الاستراحة لكي يتمكن أي شخص مهتم من أخذ نسخة منها.

وفي الختام، أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن ولعموم الأعضاء وكذلك للأمانة العامة على تعاونهم على مدى العامين الماضيين. وإنني لعلى ثقة من أن رؤساء الهيئات الفرعية القادمين سيسهمون بحماسهم وأفكارهم في مواصلة العمل. وأتقدم إليهم بأطيب التمنيات، وأؤكد لهم تعاوني الكامل من خارج المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لرؤساء الهيئات الفرعية المنتهية ولايتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.